جمهوريـــة العـــراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الموصـــل

كليـــة الحقـــوق

موضـــوع البحـــث

سبـــل نبـــذ الطائفيـــة السياسيـــة وتعزيـــز المواطنـــة

بحـــث تخـــرج مقـــدم الى كليـــة الحقـــوق وهـــو جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل شهـــادة البكالوريـــوس في كليـــة الحقـــوق

أعداد الطالب

رشاد سلطان كريم

بإشراف

د. محمد عزت

١٤٤٢هـ

٢٠٢١م

الى الروح المغفور له الذي تعلمت منه الصبر والعطاء

أبي رحمه الله

الى من سهرت علينا وأعطيت لنا الكثير ولم تنتظر منا شيء

امي حفظها الله

الى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء

دراستي في الجامعة

الى كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي

الى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات

المقــدمة

التعريف بموضوع البحث

حينما يميل الفرد في المجتمع التي تغليب انتمائها الديني او المذهبي او العرقي على حساب انتمائه الوطني الذي يعد الأساس في انصهاره داخل المجتمع أنما هو يمثل عملاً طائفياً يهدد وحدة المجتمع وتماسكه، الامر الذي ينعكس سلبياً على حق المواطنة وما يتطلبه من وجود انتماء الروحي لي الدولة امتداداً لحق الجنسية التي يتمتع بها وهو ما دفع الباحث الى دراسة المساهمة في نبذ الطائفية السياسية.

أهمية البحث

تكمن الاهمية في ان بحث الأدوار التي يفترض ان يمارسه في نبذ الطائفية انما هو امتداد لي القاعدة المفترضة من دراسة القانون بوصفها قاعدة عامة له قبوله العام في المجتمع حيث لا يميز بين افراد المجتمع في مضمون القانون او في تطبيقه.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل الطائفية السياسية وبيان مشكلاته واصول التصدي لها من قبل رجال القانون، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي والدستوري واقامته على أساس تكافؤ الفرص.

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث عن الإجابة لي العديد من التساؤلات أبرزها ما هي السبل الانتقال الى الوحدة الوطنية؟ وما هي التحديات التي تواجه الفقه في بناء المجتمع العابر للطائفية؟

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجين أولها المنهج الاستقرائي والثاني المنهج التحليلي(الاستنباطي) ومن خلال تحليل مختلف الآراء التي عالجت الطائفية السياسية.

هيكلة البحث

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث المبحث الأول تناول مفهوم الطائفية السياسية في حيث عالج المبحث الثاني إمكانات تعزيز المواطنة بينما درس المبحث الثالث دور المختصين في تحقيق الوحدة الوطنية ومن ثم نختم بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الطائفية السياسية

يشير مصطلح الطائفية اليوم الى كل التجمعات التي تقوم على أساس من الدين في إطار المجتمع القومي الحديث على اختلاف مستوياتها مما يعني ان المصطلح حل اليوم محل مصطلحات التي كانت سائدة (الفرقة، الملة، النحلة) ان لم يكن قد اتسع ليشمل حتى دلالة المصطلح المذهب(المعتقد) مثل هذا التحول في دلالة المصطلح لم يحصل أمم العصر الحديث إذا شهدت اوربا الانتقال من نطاق الانتماء الديني الى نطاق الانتماء القومي الحديث وأصبح أي تمايز ديني في اطار المجتمع القومي يطلق عليه وصف الطائفي بعد ان كان يطلق عليه وصف ديني ولعل ما يدعم ذلك ان الحروف التي دارت في اوربا بين الكاثوليك والبروتستانت قبل قيام الدولة القومية في اوربا لم يطلق عليها وصف الحروب الطائفية وانما وصف الحروب الدينية من قبل المؤرخين.

ويمكن تقسيم هذا المبحث الى المطالب الاتية: -

المطلب الأول

معنى الطائفية السياسية

الطائفية فهي من اغلب الأحوال نهج سياسي يشير الى اعتماد الطائفة والعمل على فرض هيمنتها والتعصب ضد الطوائف الأخرى [١] فالطائفية بهذا المعنى هي أولا تمثل الحزبية الدينية في اطارها العام (أي بمعنى انه تنظم جماعة من الناس وفق عقيدة دينية) وهي ثانياً ظاهرة أساسها التاريخي ديني ولكنها اكتسبت على مر السنين مفاهيم زمنية، سياسية، اجتماعية [٢] فالطائفية انتماء لطائفة معينة دينية او اجتماعية ولكن لسيت عرقية فمن الممكن ان يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحده بخلاف اوطانهم او لغاتهم [٣].

١- د. علاء جبر الموسوي، الطائفية في العراق بين انشطار الفرد ووحدة الوطن مصدر (مجلة المدارك) مجلة فكرية فصلية تصدر مركز مدارك للبحوث والدراسات بغداد/العدد الخامس والسادس السنة الثانية ٢٠٠٧ ص٢٥.

٢- عاطف عطية الدولة المؤجلة دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان دار الأمواج بيروت ٢٠٠٠ ص٤٨.

٣- عبد الحسين صالح الطائي، مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، موقع الحزب الشيوعي العراقي، السبت ٥ أغسطس / اب ٢٠١٤.

http: -www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-8-02-20-49-26.014.

ويرى (برهان غليون) ان الطائفية او الاستخدام السياسي للدين الرسمي من قبل الدولة او الشعبي من قبل الأحزاب الاجتماعية ليست جزء امن في النظرية الدينية ولا يمكن فهمها في إطار هذه النظرية ولكنها جزء من النظرية السياسية ونظرية الدولة العربية الحديثة بشكل خاص وليس من الممكن إيجاد أي تفسير لها من تحليل بنية الفكر الديني وانما تحليل قواعد عمل الدولة والياتها [١].

ان مجرد الانتماء الى طائفة او مذهب لا يجعله طائفياً إذا لم ينتج عن عمله اضرار بحق الاخرين ولكن الطائفي هو الذي يرفض الطوائف الأخرى ويغمط حقوقها وإذا أصبحت الطائفية قاعدة لبناء الحياة السياسية في أي بلد فالمتوقع ان تسود حالة من التطرف والصراع على السلطة وسعي كل طائفة الى تهميش طوائف الأخرى فالطائفية السياسية ذات صبغة الدينية هي ظاهرة موجودة في الحاضر لأنها تعتبر ردة فعل متوقعه للازمات السياسة والاجتماعية والثقافية في اغلب المجتمعات [٢].

وان الفوضى في مفهوم الطائفية السياسية يجعلنا نكتشف اختلافات واضحة المعالم منها:

أولا: الطائفية في الاعم الاغلب تعني الانتماء الى طائفة دينية وعليه فالطائفية تلغي أي مفهوم لانتماء الفرد السياسي والاجتماعي في مقابل ابراز انتمائه الديني.

ثانيا: ان الطائفية تخرج الفرد من إطار أي وجود مادي لتحصره في مجال الروحي أي اثارة الإحساس الديني المذهبي للفرد.

ثالثاً: ان الفرد لا يتحول الى شخص طائفي الا حينما تتحول قضية انتمائه من انتماء لطائفة الى ولاء لها بشكل يوثر في غيرها من الولاءات الأخرى المهمة ومنها الولاء للوطن.

رابعاً: الطائفية لها تداعيات خطيرة على تماسك المجتمع ونسيجه الاجتماعي [٣]

خامساً: ان المفهوم الانغلاقي في التعامل مع الهوية الطائفية يكون عاملاً للتفجير والاصطدام لا مع الطوائف والهويات المحلية الاخرى بل داخل الطائفة الواحدة اذ تدعى كل طرف داخل الطائفية تمثيلها الحقيقي لمصالح المجموعة او تطرح نفسها كمرجعية دينيه وذكرية وعلى هذا الاساس يمكننا التفسير الصراعات الدموية داخل الطائفة وتوقعها. [٤]

١- تيد روبرت جار، أقليات في خطر (ت: مجدي عبد الحكيم) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٨٢.

٢- م. د منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم، المجتمعي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، عدد٥٢، ص٤٥٤

٣- ريجيس دوبريه، نقد العقل السياسي (ت: د. عفيف دمشقية) دار الآداب بيروت ١٩٨٦ ص١٨٧.

٤- د. هادي محمود، التوظيف السياسي للفكر الديني مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر دهوك ٢٠٠٨ ص٦٩.

سادسا: في المجتمع الطائفي علاقة الفرج بالدولة تصبع غير مباشر اذ تمر بالطائفة التي هي وسيط ضروري يبين الدولة والمواطن فالوجود الفعلي ليس للفرد كمواطن وانما للطائفة التي هي الوحدة الاجتماعية الأولى والدولة لا تعترف بوجود الفرد الا منتمياً الى طائفة [١].

فالطائفة لا تودي الى بناء مجتمعي حديث وهو نظام غير مواطني وليس للجميع ويمكن القول ان الدولة الطائفية هي المرض الحقيقي للسياسة في العالم العربي والإسلامي لأنها التعبير عن ازمة الدولة فبقدر ما ترفض الدول والطوائف وتضطهدها ترفض الطوائف الدولة وتشور عليها فالعلاقة إذا علاقة سلطوية بينها والصراع بين الطوائف هو بالضرورة صراع على السلطة الذي يتضمن بالتأكيد صراعاً على المكاسب الاقتصادية والوظائفية والسياسية والاجتماعية وغيرها [٢].

١- مهدي عامل، في الدولة الطائفية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك ٢٠٠٨، ص٢٨.

٢- مسعود ظاهر، الطائفية في الحرب اللبنانية، ازمة نطام ام ازمة مجتمع، في (مجموعة مؤلفين) الدين في المجتمع العربي ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٠ ص٤٥٤.

المطلب الثاني

تمييز الطائفة عن الطائفية

الطائفة هي مجموعة بشرية التي لديها معتقدات دينية معينة تشكلت في الماضي كانت تعبير عن تصور طبقي أيديولوجي لفئة مجتمعية تشكل هذا التصور كمعتقدات دينية بعد انهيار المجتمع او انغلاق المجموعات البشرية على ذاتها حيث صاغت تصوراتها في المعتقدات اسطورية وهي اشخاص ولدوا على معتقد معين ليصيح هناك تمسك شكلي به [١].

اما الطائفية فهي تمحور جماعة بشدة حول نسف لمعتقد يخلق ثقافة وشخصية التعصب المضادة لثقافة وشخصية التسامح [٢].

وظاهرة الطائفية هي في لب الصراع بشكل يتخلل كل التصنيفات والمستويات الاجتماعية، وتؤدي الدور السلبي الحاسم الذي يهدم كل محاولات بلورة الذات او الكيان الذي يحقق اهداف الانسان في التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز بشكل خاص الحياة منذ ولادة نموذج الدولة المعاصرة فالطائفية لا تتعلق فقط بالرؤى او العواطف والتصورات لكنها تشمل كل ما يتصل بالوعي والثقافة في المجتمع حتى في ابسط مظاهر الحياة اليومية [٣].

وغالباً ما يتم الخلط بين مفهوم الطائفة والطائفية يؤدي الى نتائج خطيرة اجتماعياً ترسخ الانقسام والتكاره والاستعداد والتعبئة للحرب الاهلية بين فئات المجتمع وذلك بجعل معني الطائفة يساوي معني الطائفية وليس العكس وعليه لابد من التمييز بين مفهومين حتى لا يتم الخلط الذي غالباً ما يكون دوافعه اما السياسية او جهل وان أحد أسباب انتشار الطائفية هي تحريق مفهومها بحيث يعطي معنى الطائفة! لان الطائفة هي هوية موروثة اجتماعياً مغروسة في نفسية الفرد والجماعة وليس هنالك أفضل من استثمارها الزج الطائفية معها الطائفة هي نظرة الجماعة الداخلية أي ال(نحن) وهذه النظرة موروثة اجتماعياً لها قراءة خاصة للتاريخ والدين الإسلامي ولها تقوسها ومعتقداتها اما الطائفية فهي النظرة للجماعة الخارجة أي ال(هم) وهذه النظرة مكتسبة سياسياً ولها رؤية خاصة للأخرين دونية تميزية استوائية [٤].

---

١. محمد ديبو، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢ على موقع https//www.openmocracy.net
٢. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز (يوليو) ٢٠٠٩، ص٩٩-١٠٠.
٣. يوسف العواني، الطائفية والمذهبية واثارهما السياسية، مجلة مستقبل العربي، العدد٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠١٣، ص١٣.
٤. محمد لفته محل، مقال منشور بعنوان (الفرق بين الطائفة والطائفية)، العدد ٤٧٨٩ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧، على الموقع الحوار المتمرن https://m.ahewar.org

الامر الذي يؤثر من ثم على وطنية الفرد وولاءه فبدلا من ان يشعر الفرد بانتمائه الى وطنه سيذيب في انتمائه الضيق وسيتحول ولاء الذي يعد من اساسيات التكوين الذاتي للأمم والجماعات الى ولاء لطائفته وهذا الولاء الذي يلعب دوراً أساسيا في تشكيل الدولة انطلاقاً من ان محور ووجهة الولاء يلعب دوراً حاسماً لجعله أداة بناء او هدم لجماعة ذاته وبهذا الشكل تلعب الطائفية دوراً في تعزيز الولاءات الضيقة التي ستصادر الولاء والانتماء الوطني [١].

فالطائفة هي حصر الخلاف التاريخي بالماضي، اما الطائفية فهي سحب الخلاف التاريخي من الماضي الى الحاضر فالطائفة هي مفهوم اجتماعي اما الطائفية فهي مفهوم سياسي، الطائفة حق مشروع للجماعة اما الطائفية فأنكار لهذا الحق لكل ما عدانا بممارسة التمييز والتحيز والتفرقة ضدهم ومن حق الطائفة ان تعتقد بامتلاكها الحق والحقيقة لكن ليس من حقها ابدا سلبها من الاخر واتهامه بالضلال والباطل وهذا ما تقوم به الطائفية والسؤال الذي يتبادر الى الذهن كيف يتم الزج بالطائفية في معني الطائفة رغم الفوارق النوعية بينهما؟

والجواب حسبما أتصور ان زج الطائفية في الطائفة يستوجب تغير في نظرة الجماعة الى نفسها أي تغير في معنى الطائفة ولها طريقة في هذا التغيير هو استلامها للسلطة السياسية وحدها فتدفع الطوائف الأخرى الى حقها المذهبي بالسلطة خصوصاً في مجتمع بنائه الاجتماعي قائم على المذاهب. [٢]

ان الفرد لا يتحول الى شخص طائفي الا ان تتحول قضية انتماءه من انتماء لطائفة الى ولاء لها بشكل يؤثر علي غيرها من الولاءات الأخرى المهمة فمثلاً حينما يتقدم ولاءه لطائفته على الولاء الوطني يخلق مردودات سلبية على الدولة ومؤسساتها من حيث تنظيمها وادارتها حينما تسود مفاهيم محسوبية والمنسوبية على حساب الكفاءة وعلى تماسك النسيج الاجتماعي حينما تؤدي الى زيادة الفجوات بين افراد المجتمع حينما تسود مفاهيم الاقصاء والابعاد واذا كانت الديمقراطية طريقاً يؤدي الى بناء دولة حديثة فان الطائفية طريقا تؤدي الى تعويض أسس تلك الديمقراطية بشكل الذي يمنع ثمة بناء الدولة [٣].

---

١. حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاء المحورية الضيقة، (انترنيت) www.aliraqi.com.
٢. محمد لفته محل، المصدر السابق.
٣. حسين درويش العادلي، الهوية العراقية وضرورة تشخيص والصيانة، (انترنيت) www.aliraqi.com

فتتأثر بالسلطة مذهبياً وتدعي ان لها حقاً مقدسا بالسلطة. ان الطائفي يعتبر الطائفية (قول حق) إذا كان هو المتكلم ويعتبرها تفرقة وطائفية إذا تكلم بها الاخر وهو يسميها باسمها (الطائفية) كتهمة ضد الاخر لكنه يرفض هذه التسمية على نفسه حين يكون هو من يتحدث بها كحق هي اذن قول حق في منظور الطرفين حين يكونوا هم المتكلمون وهي طائفية حين يكون الاخرون هم المتكلمون بها [1].

خلاصة المبحث

تعد قضية الطائفية من اهم القضايا المثارة محلياً واقليماً في الوقت الراهن لذلك يكاد البحث فيها من اهم خطوات الضرورية التي لابد ان تبدأ بعناوين الموضوعية والعملية ونبذ كل العناوين التي تدعوا الى انحياز لجانب اوجهه ما ونستنتج من خلال ما تقدم ان الطائفية قضية ومشكلة تنتج من مرض التعصب ورفضه التعايش مع الاخر المختلف ومحاولة اقصائه عن كافة حقوقه الوطنية بسبب انتمائه لمذهب ديني او فكر معين غالباً ما يبدأ بالتهميش وينتهي بالتضييق على حرياته الفردية الى درجة التحكم في حق الممارسة الدينية الذي يعزز الشعور الطائفي لديه والذي يقوده الى الاحتماء بجماعته واستخدام بعض الأساليب المادية من التفكير والتقتيل تجاه الأطراف الأخرى.

---

١. محمد لفته محل، المصدر السابق.

المبحث الثاني

أمكانيات تعزيز المواطنة

لرجال القانون دور إيجابي في تعزيز المواطنة واهمية ممارسة المواطنة وقيمتها داخل الدولة الواحدة وخارجها من خلال التآزر مع المنكوبين بالزلازل مثلاً ومع المنتهكة حقوقهم ومع ضحايا والأنظمة المستبدة وينطلق هذه المدخل من ان المواطن لكي يكون انتمائه صادقاً وايجابياً وان يظهره من خلال العمل من اجل خير المجتمع دور رئيسي في تعزيز المواطنة من خلال ترويج لبرامجهم وآرائها للمواطن على وعي المجتمع من مثابر الاعلام وحث شعور بالمواطنة وتقوية الروح الوطنية لدى المواطن وان يجعل الافراد بان الوطن يعد لهم والهوية الوطنية تستوعبهم لكي لا يتجهوا مباشراً الى ما يطلق عليه (الولاء الاضيق) أي الاحتماء بالقبيلة والعشيرة والجماعة الدينية والمسجد والكنيسة يسمو على الانتماء للوطن.

وسندرس الموضوع في المطالب الاتية: -

المطلب الأول

أهمية المواطنة في مواجهة الطائفية

للمواطنة أهمية كبيرة في مواجهة الطائفية فاذا كانت المواطنة متوفرة لدى الافراد في المجتمع فأن الطائفية لم يكن لها اية وجود حينئذ لان الافراد إذا شعروا بالعدل والانصاف بين المواطنين امام القانون وامام الوظائف العامة والمناصب في الدولة وامام المشاركة في المسؤوليات على قوم المساواة وامام توزيع الثروات العامة وكذلك امام الواجبات فان الطائفية لا يكون لها إثر او حضور بين افراد الشعب [١].

وان العملية السياسية أدت وما زالت دوراً كبيراً في افراز الطائفية في المجتمع لاسيما إذا وجدت إمكانيات كبيرة تستطيع توظيفها لإنتاج الطائفية السياسية فأضحت العملية السياسية طائفية مما جعل ممارسة الديمقراطية خاطئة لتنتج محاصصة حالت دون بناء الدولة العراقية على أساس المواطنة [٢].

١.جعفري محمد، مقال منشور بعنوان (ملف شامل عن المواطنة) بتاريخ ٢٠١٩/٦/٧، على الموقع الاتي https://www.politics-dz.com

٢.سناء كاظم كاطع، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٣٤-١٣٣.

فالعلاقة عكسية بين الطائفية السياسية والمواطنة لأنه عندما يكون النظام السياسي طائفياً تغيب المواطنة وعندما يكون النظام السياسي قائماً على المواطنة تغيب الطائفية وهكذا تعد المواطنة نقيضاً للطائفية والسبب راجع الى انه في دولة المواطنة يتساوى الافراد جميعهم في الحقوق والحريات دون تمييز بسبب المعتقد او المذهب او الطائفة او القومية وبهذا السياسة تنعصر الطائفية وتفقد كل مسوغاتها [١].

وهناك مجموعة من الأسئلة التي يثار الى الذهن وهي هل الطائفي يقدم ولائه وانتمائه للوطن؟ وهل يمكن ان يدافع الطائفي عن حدود وطن لا تربطه به ملة الولاء او الانتماء لأسباب الاختلاف الطائفي؟ وهل يمكن المحافظة على امن وسلامة واستقرار الوطن من ممارسات الطائفيين؟ وتبعاً لكل ذلك هل يستحق الطائفي حقوق المواطنة؟ للإجابة على هذه التساؤلات يجب التعرف على حقائق وثوابت حول الطائفية والطائفيين، في الأصل ان الطائفية هي نقيض التساوي والمساواة في حقوق والواجبات لذلك اعتبرت الطائفية نقيضاً للوطنية واي تحديد او تعريف اخر للطائفية يعد نوعاً من أنواع تجاهل العارف لما هو معروف حيث ان كل المتحدثين عن الطائفية والممارسين لها على علم ومعرفة تامة بهذا التعريف خلال العقود الخمسة الأخيرة اثبتت احداث عالمية وإقليمية مختلفة ان الطائفية لم تعد نتاجا لقصور أساسي في السياسات الداخلية لاي بلد حيث يمكن حل مختلف جوانب القصور داخلياً وعلى المستوى الوطني عندما تنتفي المظاهر الطائفية في المجتمع ويتعرف أبناء الوطن الواحد تعرف المواطنين في وطنها الحقيقي ويومنون امنه وسلامته [٢].

فالمشكلة الطائفية في جذورها ومسبباتها ليست نتيجة التعددية لان التعددية الدينية والمذهبية هي حقيقة ثابتة في الوجود الإنساني وانما جذورها ومسبباتها تكمن في السياسيات والا أيدولوجيات غير الوطنية التي تضطهد الطوائف وتحرمها من حقوقها وحرياتها الأساسية مما يدفع الطوائف والمذاهب للدفاع عن وجودها وكيانها الامر الذي يؤدي الى أزمات ومشكلات بين الطوائف والمذاهب وفي طبيعة علاقتها ببعضها أبرزها مشكلة الثقة [٣].

١.يونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية الى اين؟ دار المصري الجديد للنشر، الجيزة، ١٩٨٧، ص ٥٩.

٢. جعفري محمد، مقال منشور بعنوان (ملف شامل عن المواطنة) بتاريخ ٢٠١٩/٦/٧، على الموقع الاتي https://www.politics-dz.com.

٣. محمد محفوظ، ضد الكراهية من اجل تفكيك الخطاب الكراهية في العالم العربي، المركز الإسلامي الثقافي، لبنان، ط١، ٢٠١٢، ص٧٨-٧٧.

والا فان التعددية الدينية والمذهبية هي خصيصة المجتمعات الحديثة مع اختلاف الدرجة لكن ينبغي ان يكون مقياس النظام السياسي المواطنة والمساواة للتعامل مع هذه التعددية والاعتراف بها لاجتناب الطائفية السياسية [١].

لذلك ثبت ان الطائفية في العقود الأخيرة هي نتاج لسياسات إقليمية ودولية تهدف الى الغاء الانتماء الوطني من خلال خلق الثقافة الانتماء والولاء لمذهب والطائفة الدينية بما تحمله هذه الثقافة من مفاهيم القدسية والروحانية المولدة للعصبية والتطرف عندما يتم ادماجها بقضايا سياسية ومادية فالطائفية في عرف هذه السياسات الدولية هي النواة التي يتم زرعها ليحصدوا دولاً ضعيفة وعاجزة تسعى فيها الطوائف لتقاسم الحصص وتوزيع الخيرات والمغانم فيها بينهم كما هو حاصل اليوم في العراق والسودان والجزائر ولبنان وغيرها كما هو مخطط له ويعمل به في الخليج بشكل عام لان الانتماء الوطني الواحد والمتساوي عند الجميع لا يمكن ان يبرر أي نوع من الاستيلاء والتقاسم الى هنا يمكن الإجابة عن الأسئلة المقدمة وهي ان الطائفي لا يمكن ان يقوم ولائه وانتمائه للوطن ولا يمكن ان يدافع عن حدود وطن لا تربطه به جلة ولاء او انتماء لأسباب الاختلاف الطائفي ولا يمكن لمن يمارس الطائفية ان يحافظ على امن وسلامة واستقرار الوطن تبعا لكل ذلك لا يستحق الطائفي في حقوق المواطنة [٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما موقف الدستور العراقي من الدستور ٢٠٠٥ من الطائفية السياسية هناك اتجاهين في الدستور اتجاه يؤكد على الوحدة الوطنية أشار الدستور العراقي الحالي الى ان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) [٣].

كما نص على انه (تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي) [٤].

اما الاتجاه الثاني انه يقسم المجتمع العراقي الى مكونات عديده واشراكه في السلطة كما في المادة (٩) الخاصة بتكوين قوات مسلحة على أساس التوازن بين مكونات والمادة (٤٩) المتعلقة بتشكيل مجلس النواب على أساس نفس المبدأ.

---

١. عبد السلام البغدادي، السلام الوطني المدني دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المعالجة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠١١، ص٦٧.
٢. جعفري محمد، مقال منشور بعنوان (ملف شامل عن المواطنة) بتاريخ ٢٠١٩/٦/٧، على الموقع الاتي https://www.politics-dz.com.
٣. المادة ١ من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.
٤. المادة ١٠٩ من الدستور نفسه.

المطلب الثاني

المواطنة وفق رؤية الفقهاء

ان دراسة القانون بحد ذاته تكريس ثقافة التوازن بين الحق والواجب لان دراسة القانون بمثابة ميزان يعادل ويوازي بين كف الحق وكف الواجب فالقانون هو الذي يبين ما الذي يمتلكه المواطن من حقوق وما عليه من واجبات فاذا حصل المواطن على حقوقه مقابل الواجبات التي قامت بأدائه فهنا تتحقق المواطنة بلا شك لأنه لا يشعر بحرمانه من حقوق التي تستحقه اما اذا حرم من حقوقه فان الفساد سوف يعم على البلد داخل المجتمع وتنتفي في صفة المواطنة لدى المواطنين وحين ندرس أوضاع المسلمين اليوم نجد ثقافتهم هجينا وخليطا مركبا من ثقافات عديدة أهمها ثقافة هذا العصر الغربية في جوهرها ومنشأها وتجليتها وانعكاساتها وقد نشأت هذه الثقافة الهجين فينا بعد ان انحصرت عنا تأثيرات ثقافة القران وداخلتنا ثقافات أخرى امتدت في فراغات موجودة لدينا فأصبحت ثقافتنا ثقافة حقوق في المقام الأول [١].

بين ان بناء دولة المواطنة لا تحتاج فقط نظام حكم ديمقراطي بل يحتاج الأسس ومبادئ الفكر الليبرالي، بمعنى اخر ان المواطنة لا يمكنها ان تنمو في ظل النظام الديمقراطي فحسب، بل هيه بحاجة الى قيم ومبادئ الليبرالية التي أهمها مبدأ التسامح، اذ ان المبدأ الليبرالي في الحياة السياسية والاجتماعية كالقاعدة الذهبية في الاخلاق وهي قاعدة أخلاقية تربوية تؤكد هذه القاعدة على ضرورة وجوب معاملتنا للناس كما نحب ان يعاملونه وتلتزم الحياد تجاه جميع القيم والآراء، لا يتميز لعقيدة دون أخرى او رأي دون الاخر او حزب دون الاخر، او خطة الحياة دون الأخرى. الخ

وبفضل هذا المبدأ، اذ تمت التربية السياسية والاجتماعية بموجبه، يعج التعايش والتعاون رغم الاختلاف ممكناً ومثمراً [٢].

---

١. د. طه جابر العلواني، مقال (عن الإسلام اون لاين) منشور بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٥ على الموقع https://islamonline.net.

٢. سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، ١٣٠، ١٩٩٠، ص١٥.

المبحث الثالث

دور الثقافة في تحقيق الوحدة الوطنية

للمختصين دور كبير في تحقيق الوحدة الوطنية من خلال نشأ المحبة والالفة بين أبناء الوطن وتنبذ العنف والشقاق والخلافات ونشر لغة المحبة والتسامح والترابط والتكاتف لأنهاء جزء مهم من قيمنا الوطنية وهي من القيم التي يحتاجها أبناء مجتمعنا كباراً وصغاراً فمتى ما توفرت الوحدة الوطنية في المجتمع فهذا يعني ان البلد في حالة مستقرة سياسياً واجتماعياً وان وجود ما يسيء الى الوحدة الوطنية في بلد من البلدان من أفعال واقوال فهذا يهدد الوحدة الوطنية وربما أدى الى كثير من العنف والمشاكل بين مكونات المجتمع وحالة الوحدة الوطنية اذن هي حالة إيجابية وهذه الحالة لا يمكن تحقيقها ان لم يقوم كل طرف سياسي او جماهيري في هذا الوطن بدوره وان يدرك ان عليه دوراً في بناء هذا البلد وهذا الدور يقع على عاتق الشباب عامة ورجال القانون خاصة وبالأخص المختصين وتقوم الوحدة الوطنية وخلق حالة من التعايش السلمي على توافر مجموعة أساسية من المقومات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وطبيعة البناء السياسي الدستوري والية عمل المؤسسات الرسمية وحالة التوازن بينها فضلاً عن العلاقة المتوازنة والمجتمع والتزام النظام السياسي لقواعد الدستور وتوفير أجواء من الديمقراطية والحرية، فضلاً عن الية التوزيع المتوازن للدخل وتوفير مستلزمات المعيشة الاقتصادية وحالة التوزان بين الانتماءات والهويات الفرعية وانضمامها تحت لواء الهوية الوطنية الأكبر محدد أساسي يمهد لبناء الوحدة الوطنية، في حين حالة التجاوز على الدستور والسلطة الشرعية وعدم الاتفاق بين النظام السياسي والمجتمع وسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي كل ذلك يعبر عن معوقات وتصدع للوحدة الوطنية وانعدام التعايش [1].

---

١. أ. م. د. ليث عبد المحسن الزبيدي و أ. م. د زيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، ص٧٣-٧٤.

المطلب الاول

أسس الوحدة الوطنية

ان الوحدة تقوم على أسس ثلاثة راسخة الأول الاخوة في الايمان والثانية الولاء الوطني المستمر من الإسلام وثالثاً العدل والمساواة بين جميع المواطنين على أساس المواطنة ذاتها دون تفرقة او تمييز معتبراً هذه الأسس الضمان الذي يقينا زوابع الفرقة والاختلاف ويجمعنا في رحاب الوطن اخوة متساوين متحابين [١].

يأتي أهمية الموضوع الوحدة الوطنية اليوم في بلادنا نتيجة الحالة الراهنة التي تعيشها الشعب العراقي بعد انقسام البغيض الذي مزج المجتمع ودمر النسيج الاجتماعي وشل كافة المناحي الحياة وأصبحنا جميعاً نطالب بالوحدة الوطنية فهل مقومات الوحدة الوطنية متوفرة لدينا ام علينا ايجادها ثم نعمل على بنائها واعادتها؟ لقد أصبحت الوحدة الوطنية واسسها جزءاً من استراتيجية بعض الدول المتقدمة تبني عليها جزء من هذه الاستراتيجية وتعتبرها سبباً من أسباب التقدم والازدهار في بلادها لأنها تعتمد على الترابط والتكافل والتأخي بين أبناء المجتمع الواحد فالوحدة الوطنية هي أساس التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والفكري في كل دولة فغياب الوحدة الوطنية يؤدي الى اختلاف والنزاع وهذا يقود للفتنة والاقتتال بين فئات الشعب الواحدة [٢].

---

١. الازهر، مقال منشور بعنوان (الوحدة أسسها الاخوة والولاء الوطني والعدل)، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢، على الموقع الاتي .https://alwatannews.net

٢. عزام يونس الحملاوي، مقال منشور بعنوان (مقومات واسس الوحدة الوطنية)، العدد ٣٩١١، بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٤، على الموقع الاتي www.ahewar.org

المطلب الثاني

دور الفقهاء في إرساء الوحدة الوطنية

تعتبر فئة رجال القانون اهم فئات المجتمع باعتبار ان هذه الفئة هي مستقبل البلد من ناحية اقتصادية وسياسية الشريحة التي يرجو منها المجتمع نهضته وان المشرع له اسهامات ودور كبير في المجتمع وللمشرع دور كبير في إرساء الوحدة الوطنية من خلال اولاً انضاج وخلق رأي عام عراقي شعبي وتعبوي وحزبي يؤمن بأهمية المعالم والمصارحة كعامل رئيسي لروم أي فجوات في تركيبة النسيج الاجتماعي العراقي كون ان العراقيين المخلصين لوطنهم يدركون ان كسب أي طاقة عراقية في الوقت الحاضر وعدم تعصليها او اهوارها هو مكسب مهم للوحدة الوطنية لتفويت الفرصة لاستغلال أي عناصر يمكن توظيفها للإخلال بالوحدة الوطنية وثانياً طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند الى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة واحتساب رابطة المواطنة هي المعيار المشترك أيضا لا مجال لتجاوز الحوار كمقوم أساسي من مقومات الوحدة فالحوار مع شخص يعني الاعتراف به وبوجوده والرغبة في التواصل معه، والحوار كمبدأ وأسلوب ووسيلة لا غنى عنه حاضرا او مستقبلاً، الحوار أسلوب مهم للتعرف على القواسم المشتركة وقيم التعايش الأساسية وبالتالي تحديد المساحات المشتركة التي يجب تنميتها وحمايتها على الدوام، علاوة على انه الية هامة في حفظ المجتمع من العنف والصراع فالعنف يبدأ عندما ينعدم الحوار او تتعطل إيجابياته [١].

فالمجتمع بصفة عامة والفقهاء بصفة خاصة لهم دور إيجابي في إعادة بناء المجتمع لأنهم يحملون افكاراً في بناء الدولة والمجتمع وكان رجال القانون دائماً حاضرين متفاعلين يدفعون المجتمع على طريق التغيير الديمقراطي يقودهم الى رؤية الأشياء من حولهم بمنظور مختلف عن جيل الكبار الذي يستقر في مخيلتهم بانه مصدر النفع والإرشاد في عالم يم يعد يروق لهم [٢].

---

١. عمار كاظم، مقال منشور بعنوان (دعائم إرساء الوحدة الوطنية)، بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٥، على الموقع الاتي .https://www.balagh.com
٢. سامع فوزي، كتاب المواطنة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

المطلب الثالث

مدلول شعب الدولة بوصفه عنصراً اساسياً في قيام اية دولة

ينظر الية من خلال معيارين رئيسيين:

❖ **الفرع الأول: المعيار القانوني**

ونعني بالمعيار القانوني ارتباط شعب الدولة برابطة الجنسية وهي رابطة قانونية سياسية تشكل القاسم المشترك ما بين المواطنين دون النظر الى اجناسهم او دياناتهم او الوانهم ورباط الجنسية هو ما يميز من الناحية القانونية – السياسية شعب الدولة عن غيره من الشعوب الأخرى.

وهذه الرابطة (الجنسية) لأفراد الدولة – على اقل من الناحية النظرية – تعتبر من اهم الحقوق وهو حق المواطنة [١].

لما كانت الجنسية نظام بواسطته تحدد الدولة افراد شعبها فيمكن ان تكون لها القابلية على تحديد الاختصاص القانوني للدولة، وكذلك ممارسة ذلك الاختصاص بمناسبة العلاقات التي تحصل ضمن اقليمها او خارجه والمتعلقة بوطنيها أي يكون لها اختصاص قانوني إقليمي يتحدد بحدود اقليمها واختصاص قانوني شخصي يتجاوز الحدود ليطبق على الوطنيين لذا تؤدي الجنسية وظيفة تتخذ بها اهم مظهرين هما تحديد الاختصاص القانوني للدولة وكذلك تحديد ممارسة هذا الاخير [٢].

ان الدولة هي التي تنفرد بتحديد ركن الشعب منها اخذة في اعتباراتها ما تمليه عليها مصالحها الجوهرية، فالجنسية وثيقة الصلة بكيان الدولة وهي من نظم القانون العام ولا مجال لأطلاق مبدأ سلطان الإرادة فهي نظام قانوني لا تعاقدي، لذا فأن الدولة هي التي تنشئها وتضع قواعدها مقدما، ويكون دور الفرد قاصراً على الدخول في هذه الجنسية متى تواخرت في حقه الشروط المطلوبة [٣].

---

١. د. سعيد يوسف البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ب ت، ص ٣٤.
٢. عبد الرسول الاسدي، الجنسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٠، ص٤٠-٤١.
٣. قصي محمد العيون، شرح احكام الجنسية بالإضافة الى محكمة العدل العليا في مسائل الجنسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة النشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٩، ص٣٥.

الفقرة الأولى: حق المواطنة والجنسية (مفارقة)

ان حق المواطنة يضمن المساهمة في الشؤون العامة كحق الانتخاب وحق الترشيح لكل الوظائف العامة مهما تسامت كما يضمن في الجانب الاخر حق الحماية القانونية الذي تمارسه الدولة لصون كرامة حاملي جنسيتها فمن الجنسية تتسمد المواطنة وجودها وهذا الوضع هو ما ترسخ العمل به في غالبية دول العالم ومع ذلك فأن مسألة الجنسية في بعض الدول لا تخطى بذات المكانة التي تنالها في اطار الصنف الأول من الدول والتي توصف بانها دول ديمقراطية، اما النوع الثاني من الدول (الدكتاتورية) فان افراد الشعب هم مجرد (رعايا) والرعايا هم غير المواطنين في المدلول القانوني والسياسي في مجال الفكر الدستوري، فالرعايا هم الخاضعون لسلطان الدولة وبعض حمايتها ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق كاملة فليس (للرعايا) حق المساهمة في تسيير شؤون البلاد التي ترعاهم ولا يملكون حق المشاركة في اختيار أعضاء المجالس النيابية او المجالس المحلية [1].

الفقرة الثانية: حق المواطنة والجنسية (مطابقة)

اما في الجماهيرية فإن تطابقاً كبيراً يقوم ما بين مصطلحي المواطنة والجنسية من حيث المضمون والممارسة الواقعية فالجنسية رابطة قانونية ما بين الفرد والمجتمع تتيح للمتمتع بها ممارسة كافة الشؤون العامة والمشاركة في الحكم عن طريق المؤسسات الشعبية ذات الطبيعة الدستورية وهي علاقة لا تنفهم الا بإدارة المواطن الذي له الحق في تغيير جنسيته، اما (المجتمع – الدولة) فلم يعد يملك فهم هذه العلاقة وخاصة بعد صدور الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير عام ١٩٨٨ والتي قدست المواطنة (الجنسية) ونصت على عدم جواز سحبها او اسقاطها، اما التمتع بالجنسية فالقاعدة الدولية ان لكل انسان حق التمتع بجنسية دولة ما ولا يجوز حرمانه منها الا بمقتض ضانون وله حق استبدال جنسيته طبقا لاحكام قانون الدولة المراد الانفصال عنها والتشريعات الدولة المراد التمتع بجنسيتها [1].

غير ان هذا الحق ليس مطلقاً غالباً بل ترد عليه القيود كاشتراط الاهلية او مغادرة الإقليم او الحصول على اذن خاص من الدولة باكتساب الجنسية...الخ.

وبما ان للفرد الحق في تغيير جنسيته له حق الاحتفاظ بها ايضاً بحيث لا يفقدها الا مغتارا لانه من الأصول المثالية في الجنسية عدم حرمان الفرد من جنسيته تحكما الا لسبب مشروع وبحكم قضائي [2].

---

١. د. سعيد يوسف البستاني، المصدر السابق.
٢. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص (النظرية العامة واحكام الجنسية العراقية)، الطبعة الأولى، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٤، ص١٠١.

❖ **الفرع الثاني: المعيار الاجتماعي**

ويقصد بهذا الأساس الاجتماعي والتركيبة التي تشكل أحد اهم خصائص الشعب وكما يوجد في القانون الدستوري بعض الخلط ما بين مفهومي الجنسية والمواطنة فان خلطاً اخر يظهر ما بين مصطلحي الشعب والأمة واحياناً بين مصطلحي الامة والدولة ان هذه الالتباس قد يكون مرده الى البناء الاصطلاحي في بعض اللغات والذي يقود الى العديد من الاختلافات في الدلالات والمعاني والمفاهيم [1].

---

١. د. سعيد يوسف البستاني، المصدر السابق.

الخاتمـــة

بعد انتهاء من دراسة موضوع (سبل نبذ الطائفية السياسية وتعزيز المواطنة) تم التوصل الى النتائج والتوصيات الاتية: -

- ✓ **النتائج**

١. يعتمد تحقيق الوحدة الوطنية على تكامل الأدوار في المجتمع وتدخل السلطة وما بين تفاعل الافراد مع قوانينها وقرارتها التي يجب ان ينسجم مع احكام الدستور.
٢. ان فاعلية دور الرجال القانون تعتمد على أصول ضع القانون، وكلما كان القانون عامة ومجرداً كلما كانت عقلية رجال القانون غير منغلقة وهو الجانب المفترض في القانون.
٣. ان عدم وجود بيئة مناسبة لاستثمار الطاقات الشبابية التحدي الأساس الذي يواجه المشرع في بناء المجتمع الوطني.
٤. ان فاعلية تطبيق القانون من مختلف المستويات انما هو ضمان لتكريس القناعة لدى الفقهاء في ممارسة دورهم المفترض في المجتمع.

- ✓ **التوصيات**

١. ندعو المشرع العراقي الى توفير متطلبات العمل للفقهاء لكي يكونوا قوة إيجابية لإصلاح المجتمع وتدليك الهويات الفرعية وتحويله الى حريات شخصية لست الا.
٢. نقترح ترصين أسس القبول في كليات الحقوق بغية الوصول الى نوع متميز قادر على الإصلاح والتغير وليس كمن يدون تميز.
٣. من الأفضل انشاء رابطة رجال القانون تتولى الاهتمام بشؤون المجتمع المدني ولتكون وسيطاً بين المجتمع وسلطة.

قائمـــة المصـــادر

أولا: الكتـــب

١. أ. م. د. ليث عبد المحسن الزبيدي و أ. م. د زيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم.
٢. تيد روبرت جار، أقليات في خطر، (ت: مجدي عبد الكريم) مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٥.
٣. د منير هاشم خضير، الطائفية السياسية وأثرها في السلم، المجتمعي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، عدد٥٢.
٤. د. سعيد يوسف البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ب ت.
٥. د. علاء جبر الموسوي، الطائفية في العراق بين انشطار الفرد ووحدة الوطن مصدر (مجلة المدارك) مجلة فكرية فصلية تصدر مركز مدارك للبحوث والدراسات في بغداد، العدد الخامس والسادس السنة الثانية، ٢٠٠٧.
٦. د. هادي محمود، التوظيف السياسي للفكر الديني مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ٢٠٠٨.
٧. ريجيس دوبرية، نقد العقل السياسي (ت: د. عفيف دمشقية) دار الآداب، بيروت ١٩٨٦.
٨. سامع فوزي، كتاب المواطنة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
٩. سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، ١٣٠، ١٩٩٠.
١٠. سناء كاظم كاطع، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
١١. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز (يوليو) ٢٠٠٩.
١٢. عاطف عطية، الدولة المؤجلة دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، دار الأمواج، بيروت ٢٠٠٠.
١٣. عبد الرسول الاسدي، الجنسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٠.

١٤. عبد السلام البغدادي، السلام الوطني المدني دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المعالجة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠١١.
١٥. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص (النظرية العامة واحكام الجنسية العراقية)، الطبعة الأولى، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٤.
١٦. قصي محمد العيون، شرح احكام الجنسية بالإضافة الى محكمة العدل العليا في مسائل الجنسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة النشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٩.
١٧. محمد محفوظ، ضد الكراهية من اجل تفكيك الخطاب الكراهية في العالم العربي، المركز الإسلامي الثقافي، لبنان، ط١، ٢٠١٢.
١٨. مسعود ظاهر، الطائفية في الحرب اللبنانية، ازمة نظام ام ازمة مجتمع، في (مجموعة المؤلفين) الدين في المجتمع العربي ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٩. مهدي عامل، في الدولة الطائفية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ٢٠٠٨.
٢٠. يوسف العواني، الطائفية والمذهبية واثارهما السياسية، مجلة مستقبل العربي، العدد٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠١٣.
٢١. يونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية الى اين؟ دار المصري الجديد للنشر، الجيزة، ١٩٨٧.

ثانياً: المصادر الالكترونيـــة

١. الشيخ الازهر، المصدر https//alwatnnews.net
٢. جعفري محمد، ملف شامل عن المواطنة المصدر https//www.politics-dz.com
٣. د. طه جابر العلواني عن (الإسلام اون لاين) المصدر assabeel.net
٤. طلال مشعل، المصدرhttps//mawdoo3.com
٥. عزام يونس الحملاوي، المصدر www.anewar.org
٦. محمد لفته محل، المصدر www.m.ahewar.org الحوار المتمرن.

ثالثاً: الدساتيـــر

١. المادة ١ من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢. المادة ١٠٩ من الدستور نفسه.

فهــرس الموضوعــات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
المبحث الأول مفهوم الطائفية السياسية	٢
المطلب الأول معنى الطائفة السياسية	٢-٣-٤
المطلب الثاني تمييز الطائفة عن الطائفية	٥-٦-٧
المبحث الثاني إمكانيات تعزيز المواطنة	٨
المطلب الأول أهمية المواطنة في مواجهة الطائفية	٨-٩-١٠
المطلب الثاني المواطنة وفق رؤية الفقهاء	١١
المبحث الثالث دور الفقه في تحقيق الوحدة الوطنية	١٢
المطلب الأول أسس الوحدة الوطنية	١٣
المطلب الثاني دور الفقهاء في إرساء الوحدة الوطنية	١٤
المطلب الثالث مدلول شعب الدولة	١٥-١٦-١٧
الخاتمــة	١٨
قائمة المصادر	١٩-٢٠
فهرس الموضوعات	٢١